

أثر بعض المتغفرات الإقتصادفة فف جذب الإستثمار الاجنبف المباشرف
(الأردن نموذجاً) دراسة تحلففة للمدة 1990-2015

Impact of some economic variables in attracting foreign direct investment
(Jordan as a Model) An analytical study for the period of 1990-2015

المدرس مسلم قاسم حسن

قسم الادارة والاقتصاد/ كلية العلوم الانسانية والاجتماعفة/ جامعة كوفه

muslim.qasim@koyauniversity.org

الملخص

فهدف البحث للتعرف على المناخ الاستثمارف واهمفئها فف الاقتصاد الأردنف، ومدف تأفئر المتغفرات الاقتصادفة (درجة الانفتاح التجارف، عجز الموازنة العامة، معدل التضخم) فف تدفق الاستثمار الاجنبف المباشرف الى الأردن خلال مدة البحث (1990-2015)، ففث ففستخدم البحث المنهج التحلفلف الاقتصادف الوصفف فف عرض مفاهفم الاستثمار والمناخ الاستثمارف فف الاقتصاد الاردنف، وكذلك ففستخدم ادوات التحلفلف الكمف لقفاس العلاقة الاحصائفة بفن المتغفرات البحث، وتوصل البحث الى ان هناك علاقة سلففة ذات دلالة معنوفة إحصائفة بفن عجز الموازنة العامة والاستثمار الاجنبف المباشرف، بفنما توجد علاقة إفجابفة ذات دلالة معنوفة إحصائفة بفن درجة الانفتاح التجارف والاستثمار الاجنبف المباشرف، بناءً على نتائج التي توصل الفة البحث فمكن تقديم الاستنتاجات واعطاء بعض المقترحات.

معلومات البحث

تارفخ البحث:

الاستلام: ٢٠١٧/٧/٥

القفبول: ٢٠١٧/٨/٢٥

النشر: خرفف ٢٠١٧

DOI:

10.25212/lfu.qzj.2.5.25

الكلمات المفتاحفة:

Economic variables,
Direct foreign
Investment,
Investment climate,
Investment
concepts.

المقدمة

التغيرات الاقتصادية التي شهدتها العالم في القرن الماضي وضعت الدول النامية امام تحديات كبيرة وخيارات محددة، وكانت من اهم المعالم هذه المرحلة تسارع ظاهرة العولمة التي كانت نتيجة طبيعة لموجة التحرير الاقتصادي وتبني اقتصاد السوق، لذا ادت هذه التطورات الى انهيار الحواجز بين الدول وانفتاح الاقتصادات العالمية على بعضها البعض، ونشوء اتفاقيات وتكتلات اقتصادية كبيرة، لذلك ادرك الأردن هذه الظروف والمعطيات، حيث قامت باتخاذ اجراءات هامة على صعيد تحرير الاقتصاد ودمجه بالاقتصاد العالمي كما تم تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي مما كان له دور في تحسين المناخ الاستثماري بشكل عام، وكذلك طبقت الحكومة الاردنية الاصلاح الهيكلي بمو جب الاتفاقيات التي وقعت مع صندوق النقد الدولي بهدف الحد من التضخم والعجز الخارجي والداخلي والانفاق الحكومي وجذب الاستثمارات الاجنبية، كذلك اتبعت سياسة نقدية تهدف الى تحقيق الاستقرار النقدي و استقرار الاسعار وسعر الصرف وتنظيم السيولة المحلية، مما ادى الى زيادة كفاءة وسرعة انتقال تأثيرات السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، لذلك يهدف البحث الى التعرف على العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية (عجز الموازنة، درجة الانفتاح التجاري ومعدل التضخم) وتدفق الاستثمار الاجنبي في الاردن.

هدف البحث: يساهم البحث في تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث مفهومه وأهميته في الاقتصاد، وتوضيح سبب سعي الاردن لجذب الاستثمار الأجنبي إليها، فضلاً عن ان البحث يسعى الى تحقيق الاهداف الاتية:

- 1 - مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر والمناخ الاستثماري في الاقتصاد الاردني.
- 2 - الاستثمار الاجنبي المباشر واهميته في الاقتصاد الاردني، للمدة 1990-2015.
- 3 - قياس اثر المتغيرات الاقتصادية في الاستثمار الاجنبي المباشر، من خلال بناء نموذج قياسي يساعد على تحليل هذه العلاقة.
- 4 - كما تسعى البحث لتوجيه صانعي السياسة ومتخذي القرار إلى الدور المهم الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد عينة البحث.

اهمية البحث: يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل التنمية الاقتصادية، من خلال المشاريع الإنتاجية بهدف التوسع في القاعدة الإنتاجية والخدمية، وامتصاص البطالة وزيادة في الدخل، لذا تُدرك ال دول ومنها الاردن بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي.

مشكلة البحث: تمكن في الاتي

- 1 - هل يوجد مناخ جاذب للاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن.
- 2 - هل يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم قطاع التجارة ولاسيما الصادرات في الاقتصاد الاردني.
- 3 - الى اي مدى يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في نمو دخل الفرد في الاردن.

فرضيات البحث:

- 1 - توجد علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة والاستثمار الاجنبي المباشر.
- 2 - توجد علاقة طردية بين درجة الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر.

3 - توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر.

منهجية البحث: تعتمد على الأسلوب الوصفي من خلال الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك يع تمد البحث على الأسلوب القياس الاقتصادي لتحديد اثر المتغيرات الاقتصادية في الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك ببناء نموذج قياسي من خلال برنامج الاحصائي (Minitab 16).

بيانات البحث: تم الاعتماد على بيانات الصادرة من صندوق النقد العربي، تقارير مناخ الاستثمار في الدول المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرات وتقارير البنك المركزي الاردني.

محاوور البحث: يتكون البحث من ثلاثة مباحث، يتناول الاول مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر، ويهتم الثاني بأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الاردني، ويركز ال ثالث على تقدير وتحليل اثر المتغيرات الاقتصادية في الاستثمار الاجنبي المباشر للاردن للمدة (1990-2015) باستخدام الطرق الاحصائية للقياس.

المبحث الاول

مفهوم الاستثمار الاجنبي والمناخ الاستثماري في الاقتصاد الاردني

تسعى معظم الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب لاستقطابه، وتقديم عديد من الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي، وسيعرض هذا المبحث مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري في الاردن.

اولاً: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

تعددت المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عُرف بأنه "تلك الاستثمارات التي يديرها أجنب، بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو تملكهم لنصيب يبرر لهم حق الإدارة، ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات" (Henrik&John 2006,24).

كما عرفه تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nation Conference on Trade and Development)، على أنه "نوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم والشركة في قطر آخر، على أن تتعدى نسبة مشاركة الشركة الأم 50%" (UNCTAD,1998,2).

وعرفت منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development)، على أنه "أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ)، والذي يمتلك أصول في بلد آخر (البلد المضيف)، وذلك بقصد تسيير هذه الاستثمارات"، (الكواز، 2005، 6)

بالإضافة إلى ما سبق، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حديث العهد نسبياً حيث كان التمويل الخارجي يأخذ شكل قروض حكومية ومساعدات، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قليلة ومتذبذبة في طبيعتها حتى أواخر التسعينيات حيث بدأ العمل بشكل جاد ومنظم لهيئة المناخ المحلي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009)

أما بخصوص أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يأخذ أشكالاً متعددة حسب طبيعة الملكية للأصول الإنتاجية في الدول المضيفة، ومنها الاستثمار المشترك، الاستثمار المملوك بالكامل، بالإضافة إلى الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع، وكذلك المناطق الحرة، وكالاتي:

❖ الاستثمار المشترك:

يعرف الاستثمار المشترك أو كما يسمى أحياناً بالاستثمارات الأجنبية الثنائية، بأنه "أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك به طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة"، حيث تكون الشراكة في رأس المال والعلامات التجارية والإدارة وبراءة الاختراع وغيرها (أبو السندس و المومني، 2006، 12) وبناءً على ذلك، يلقي هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً وتأييداً من قبل الدول المضيفة لاسيما الدول النامية، لكونه يوفر لها مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة على المشاريع المقامة على أراضيها في الوقت نفسه. فالاستثمار المشترك يُخفف درجة التحكم من قبل المستثمر الأجنبي، ويساعد على تعزيز الملكية الوطنية، (يونس وعمر، 2006، 8).

❖ الاستثمار المملوك بالكامل:

يُعتبر هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر تفضيلاً من قبل المستثمر الأجنبي، وذلك لأنه يتمتع بكامل الحرية في الإدارة والتسويق، كما له الحق في إنشاء فروع للإنتاج والتسويق في أماكن أخرى، حيث تتردد معظم الدول النامية في الإقبال على هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك خوفاً من التبعية الاقتصادية من خلال سيطرة الشركات الأجنبية على الأسواق المحلية والتي تقود إلى الاحتكار، (الجومرد، 1996، 12)

❖ الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع:

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، حيث يقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعها كي تصبح منتجاً نهائياً تام الصنع في بعض الحالات لاسيما في الدول النامية، يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة والمتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مُتفق عليه، بينما الطرف المحلي يقوم بعملية تجميع وتسويق ذلك المنتج في بلده. (انويو، 2000، 11).

❖ المناطق الحرة :

يقصد به " تلك المنطقة التي تقع داخل الحدود الجغرافية للدولة ولكنها خارج النظام الجمركي لتلك الدولة، إذ يسمح بدخول الواردات وخروج الصادرات دون رسوم جمركية ". تقدم المناطق الحرة عديد من التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي، من خلال إعفاء الشركات الأجنبية من ضريبة الدخل وعدم فرض رسوم جمركية على الموارد المستوردة، وتسهيل إقامة العاملين وتوفير الطاقة في تلك المناطق بأسعار مدعومة. (www.jiec.com)

ثانياً: المناخ الاستثماري في الاقتصاد الاردني

سعت الاردن في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك بتطبيق الاصلاحات الاقتصادية، من اهمها الانفتاح التجاري وكذلك تطوير معظم القطاعات التي شملت قطاع المصارف، الاتصالات، الخدمات وغيرها، فضلا عن توفير العديد من السياسات والقوانين ادت الى تكوين مناخ استثماري مناسب ومن اهمها، (www.mop.gov.jo)

1 - سياسات تحويل العوائد والارباح

قانون صرف العملات الاجنبية المتحرر والمطبق في الاردن يخول الاجانب بتحويل العوائد، الارباح والاموال الناجمة عن المشاريع الاستثمارية الى الخارج، ويسمح كذلك للعاملين غير الاردنيين بتحويل رواتبهم وتعويضاتهم الى الخارج، فضلا عن ان الدينار الاردني هي احد العملات التي يمكن تحويلها بشكل كامل لجميع المعاملات التجارية والراسمالية، ففي عام 1995 تم تثبيت سعر الدينار الاردني بالدولار الامريكي بسعر صرف (1 دينار اردني = 1.41 دولار امريكي). (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2008، 18)

بالاضافة يشرف البنك المركزي الاردني على شركات الصرافة، وتكون تلك المؤسسات معفاة من دفع العمولات على عمميات الصرف، ولذلك السبب تتمتع المصارف بالميزة التنافسية في اداءها، وتتضمن التعليمات الاخرى المتعلقة بالصرف العملات وتحويلها الصادرة من البنك المركزي الاردني الاتي. (www.cbi.jo)

- ❖ يسمح غير المقيمين (المستثمر الاجنبي) فتح حسابات مصرفية بالعملات الاجنبية وتعفى هذه الحسابات من رسوم العملة المتعلقة بعمليات التحويل التي تتقاضاها البنك المركزي الاردني.
- ❖ يجوز للمصارف شراء مبالغ غير محدودة من العملات الاجنبية من عملائهم مقابل الدينار الاردني على اساس الآجل، وكذلك يجوز للمصارف بيع العملات الاجنبية مقابل الدينار الاردني على اساس الآجل بهدف تغطية قيمة الواردات.
- ❖ لاتوجد قيود على قيم مبالغ العملة الاجنبية التي يضعها المقيمون في الحسابات المصرفية ولايوحد سقف اعلى للمبالغ التي يسمح للمستثمر الاجنبي تحويلها الى الخارج، وكذلك لاتحتاج المصارف موافقة مسبقة من البنك المركزي الاردني لتحويل الاموال، بما في ذلك التحويلات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، الا ان توجد مراقبة شديدة على التحويلات للحد من التدفقات النقدية غير المشروعة.

2 - القوانين والحوافز الاستثمارية

القوانين الاستثمارية والتجارية في الاردن، تتمثل بشكل عام للمقاييس الاستثمارية المتعلقة بالتجارة والصادرة عن منظمة التجارة العالمية، وتاخذ الحوافز الاستثمارية شكل الاعفاءات ضريبة الدخل والرسوم الكمركية التي تمنح للمستثمرين الاردنيين

والاجانب، بالاضافة الى ان قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لسنة 1995 والتعديلات اللاحقة، وقانون الاستثمار 68 لسنة 2008 ولجنة تشجيع الاستثمار التي تخضع الى مؤسسة الاستثمار الاردنية تقدم بموجب قوانين الاستثمار الحالية الحوافز الاتية (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2008، 22)

- ❖ الإعفاء من الرسوم الكمركية والضرائب العامة على المبيعات والخدمات الاجتماعية للمشاريع وعلى البضائع الاساسية للمشروع اذا تم تسلمها خلال ثلاثة سنوات من تاريخ موافقة لجنة تشجيع الاستثمار.
- ❖ الإعفاء من الرسوم والضرائب على قطع الفياراة المستوردة التي تربط بمشاريع معينة، شرط ان لا يتجاوز 15% من قيمة الاصول الثابتة التي تحتاج اليها قطع الغيار.
- ❖ الاعفاء من الرسوم والضرائب على الزيادات في قيمة البضائع الرئيسية المستوردة للمشروع اذا كانت الزيادات ناجمة عن ارتفاع رسوم الشحن او تغير سعر صرف العملة.

3 - حق الملكية الخاصة والتأسيس

قوانين الملكية في الاردن تسمح للكيانات المحلية والاجنبية بتأسيس وتمليك الشركات، وتستطيع الشركات الاجنبية ان تقوم بفتح مكاتب اقليمية وفرعية حيث الاخير يعمل على تنفيذ الانشطة الفرعية بالكامل بينما المكاتب الاقل يمية كحلاقات وصل بين المكاتب الرئيسية والعملاء الاقليميين، وتدير وزارة الصناعة والتجارة سياسة الحكومة بشأن تأسيس المكاتب الاقليمية والفرعية، الا انها لا تستطيع اي شركة اجنبية ان تقوم باستيراد البضائع دون تعيين وكيل لها مسجل في الاردن، هذا الوكيل قد يكون مكتب فرعي او شركة فرعية تابعة بالكامل للشركة الاجنبية، ويجب ان يكون الاتصال القائم بين الوكيل والشركة الاجنبية اتصالا مباشراً وليس عن طريق وكيل فرعي او وسيط فرعي، ويحكم قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين العقد المبرم بين الشركات الاجنبية والوكلاء التجاريين، فصلاح ان يسمح للشركات الاجنبية بامتلاك واستئجار العقارات في الاردن لاغراض استثمارية، وكذلك يسمح لهم بامتلاك عقاراً واحداً لاغراض الاستخدام الشخصي شريطة ان تسمح بلادهم بحقوق الملكية المتبادلة للاردنيين، واستنادا الى حجم وموقع العقار تعتبر دائرة الاراضي والمساحة او وزارة المالية او مجلس الوزارة هي السلطات التي توافق على الملكية الاجنبية للاراضي والعقارات التي يجب ان يتم تطويرها خلال خمسة سنوات من تاريخ الموافقة. (www.jordaninvestment.com)

4 - حماية حقوق الملكية الفكرية

اصدرت الاردن العديد من القوانين بما يتفق مع الالتزامات الدولية من اجل حماية حقوق الملكية الفكرية، وفي الوقت الحاضر تحمي القوانين التي تتسجم مع الجوانب المتصلة بالتجارة من الحقوق الملكية الفكرية، وتعتبر دائرة المكتبة الوطنية في وزارة الثقافة المسؤولة عن تسجيل حقوق الطبع والنشر، فضلا عن براءات الاختراع المسجلة لدى مسجل براءات الاختراع والعلامات التجارية في وزارة الصناعة والتجارة، ويعد الاردن من احد الدول الموقعة على معاهد التعاون بشأن براءات الاختراع وبرتوكول مدريد ووفقا لذلك قام بتعديل قوانينه المتعلقة ببراءات الاختراع والعلامات التجارية في عام 2007، ويعد الاردن ايضاً احد الدول الموقعة على معاهدات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبهذا اصبحت الشركات الاردنية قادرة على السعي للحصول على المشاريع المشتركة وعلى ترخيص الاتفاقيات مع شركات متعددة الجنسيات، والذي بدوره يعمل على تطوير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر. (www.jiec.com)

5 - مناطق التجارة الاجنبية/ مناطق التجارة الحرة

كجزء من الجهود التي تبذلها الاردن من اجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مناخها الاستثماري، قامت الحكومة الاردنية بأشاء مناطق صناعية محدودة جغرافياً، ومناطق حرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، حيث تمتلك الاردن مدن صناعية جيدة وفي ست مدن (اربيد، الكرك، العقبة، عمان، معان والموقر)، كما تمتلك مجمعات صناعية التي يديرها القطاع الخاص منها (المشتى، التجمعات، الضليل، سايبيرستي، بوابة الاردن، القسطل وال حلابات)، فضلاً عن ان تلك المدن توفر بنية تحتية وخدمات ذات الصلة، وبتكلفة تنافسية لتقوية وتنشيط تلك الصناعات، كذلك يحصل المستثمرون في تلك المدن على العديد من الاعفاءات ولمدة سنتين كضرائب الدخل والخدمات ومعظم رسوم البلديات، اما بالنسبة للمناطق الحرة حيث تم تلك الاردن (الزرقاء، سحاب، الكرك، الكرامة، مطار علياء الدولي)، وكذلك تم تحديد اكثر من 30 منطقة حرة تديرها شركات خاصة تحت اشراف الحكومة، مما ادى الى تعزيز المناخ الاستثماري في الاردن وزيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر. (www.dfzc.jo).

المبحث الثاني

أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الاردني خلال المدة (1990-2015)

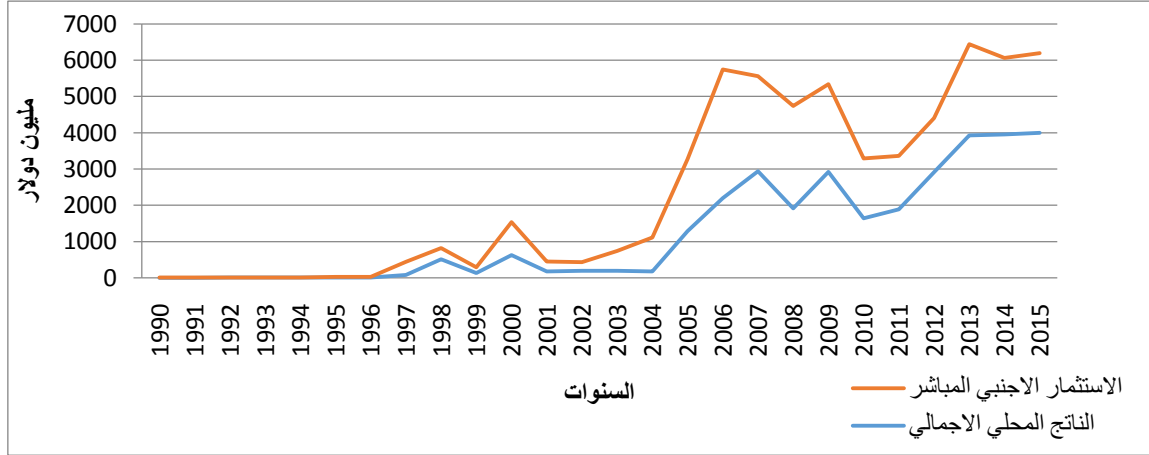
في هذا المبحث سيتم التطرق الى بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيلها وتطويرها، وكذلك مدى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاردن خلال مدة البحث.

1 - علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنتائج المحلي الاجمالي في الاردن (1990-2015)

الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، إذ ان ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة البحث، ادى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويدل على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي الاردن استطاعت أن تحافظ على جاذبيتها، كما استمرت في تقديم الخدمات المميزة التي تشكل عامل جذب رئيسي في تدفق الاستثمارات، وضح مزيد من رأس المال في مشاريع انتاجية، مما عاد ذلك بالنفع على الناتج المحلي الإجمالي، و هذا ما يوضحه الشكل (1)، فضلاً عن ان هناك تطوراً في الناتج المحلي الاجمالي للأردن خلال مدة البحث، إذ بلغت 3.892 مليون دولار سنة 1990 وكذلك 6.650 مليون دولار في سنة 1995، استمر بالارتفاع في السنوات اللاحقة ليصل الى 8.461 مليون دولار سنة 2000 واستمر بالتغير في السنوات اللاحقة ليصل الى 12.589 مليون دولار سنة 2005، وكذلك في السنوات التي تلتها ليصل الى 26.463 مليون دولار سنة 2010، ثم بدا بالتحسن في السنوات التي تلت ذلك ليصل الى 38.121 مليون دولار سنة 2015؛ (انظر جدول 1) نتيجة تحسن معظم القطاعات الاساسية في الاقتصاد الاردني (تقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015)

الشكل (1) علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنتج المحلي الاجمالي

للأردن للمدة (1990-2015)

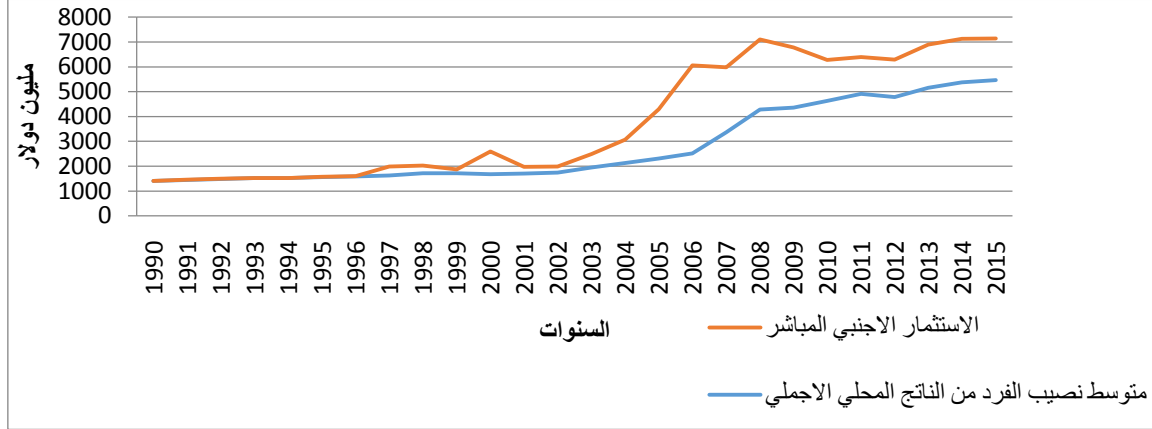


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد ببيانات جدول (1)

2 - علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1990-2015)

يتبين من الشكل (2) الاستثمار الأجنبي المباشر في الاردن يرتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة البحث أدى إلى نمو متوسط نصيب الفرد، إذ أنه بلغ 1410 دولار سنة 1990؛ ومن ثم تطور ليصل إلى 1568 دولار سنة 1995، وكذلك ارتفع إلى 1680 دولار سنة 2000 واستمر الارتفاع في السنوات اللاحقة ليصبح 2306 دولار سنة 2005، واستمر بهذا الارتفاع ليصل إلى 4633 دولار سنة 2010، وكذلك في السنوات التي تلت ليصبح 5470 دولار سنة 2015؛ (انظر جدول (1)) وذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والتصحيح الهيكلي، وتحسن الأداء الاقتصادي الأردني مما أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أدى بدوره إلى تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، (ESCWA, 2013, 30).

الشكل (2) علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للأردن للمدة 2015-1990

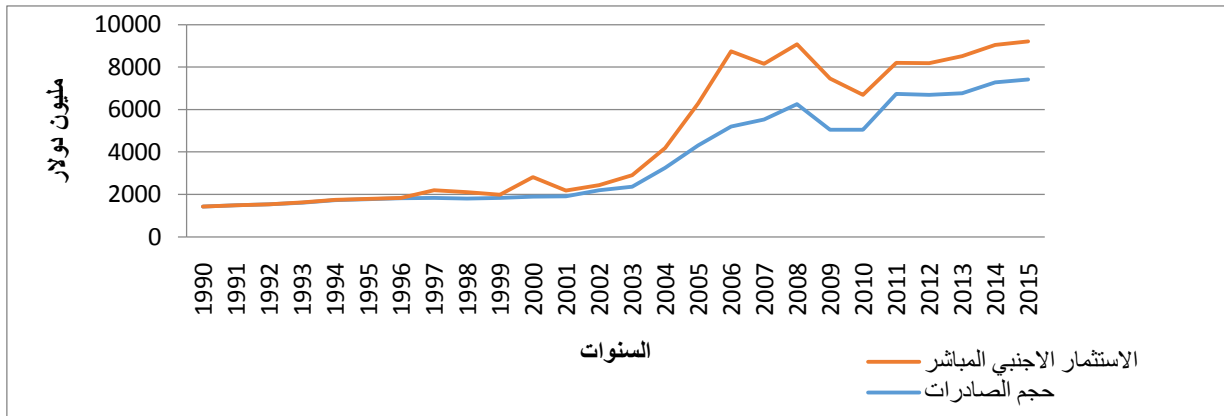


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد ببيانات جدول (1)

3 - علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بحجم الصادرات (2015-1990)

يتضح من الشكل (3) ان زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاردن خلال مدة البحث ادى الى زيادة حجم الصادرات إذ بلغت حجم الصادرات 1431 مليون دولار سنة 1990، ومن ثم توصل الى 1771 مليون دولار سنة 1995، واستمرت النمو بحجم الصادرات في السنوات اللاحقة حتى وصلت 1899 مليون دولار سنة 2000، وتغيرت بين ارتفاع وانخفاض في السنوات اللاحقة لتصبح 4301 مليون دولار سنة 2005، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت 5041 مليون دولار سنة 2010، وارتفعت في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى 7142 مليون دولار سنة 2015، (انظر جدول 1)، وهذا التطور في الصادرات السلعية ناتج زيادة التدفق الاستثمار الاجنبي ادى الى التطور قطاع الصناعي، الاتصالات، مصارف، والخدمات في الأردن، (تقرير الاستثمار في الدول العربية، 2015، 56)

الشكل (3) علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بحجم الصادرات للأردن للمدة (2015-1990)

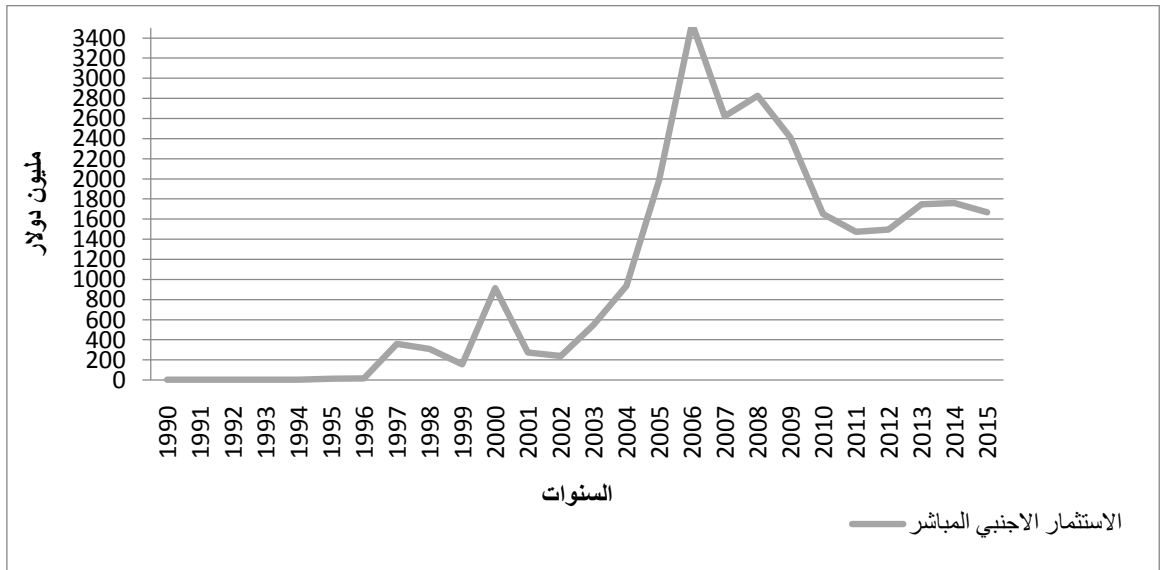


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات جدول (1)

4 - تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن (1990-2015)

هناك اهتمام بالاستثمار الاجنبي المباشر من قبل الأردن منذ عقد التسعينات من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، وتم تشجيع تدفقات الاستثمار اليه ، وقد اجريت في هذا المجال مجموعة اصلاحات وتعديلات، منها؛ تحرير حركة رؤوس الاموال للقطاع المصرفي الأردني، والغاء قيود تنظيم اسعار الفائدة، فضلا عن تبني بعض السياسات لتشجيع وتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر فيه (www.jic.gov.jo)، ويلاحظ من الشكل (4)، حيث كان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر متدنياً اذ بلغ 3.37 مليون دولار سنة 1990، ومن ثم حدث تطور ملموس ليبلغ 13.3 مليون دولار سنة 1995، تغير باتجاه الارتفاع ليصل الى 360.9 مليون دولار سنة 1997 وتغير ما بين الارتفاع والانخفاض في السنوات اللاحقة ليصل الى 913.3 مليون دولار سنة 2000، وان هذه الزيادات كانت بسبب تشجيع الاستثمارات وجذب المستثمرين، فضلا عن التحسن في اداء الاقتصاد الأردني، ثم عادت لتتراوح ما بين ارتفاع وانخفاض في السنوات اللاحقة لتصل الى 1984.5 مليون دولار سنة 2005، وكذلك للسنوات التي تلت لتصبح 1650.8 مليون دولار سنة 2010، ثم لتصل الى 1668.4 مليون دولار سنة 2015، (انظر جدول 1)، وذلك بسبب الازمات المالية وتراجع ثقة مستثمرين الاجانب، (صندوق النقد الدولي، 2015، 65-68).

الشكل (4) اتجاهات تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن للمدة (1990-2015)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد بيانات جدول (1)

جدول (1) بعض المؤشرات الاقتصادية للأردن للمدة (1990-2015) (مليون دولار)

الاستثمار	حجم الصادرات	متوسط نصيب الفرد من الناتج	الناتج المحلي

مجلة قهلاى زانست العلمية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية - اربيل، كوردستان، العراق

المجلد (٢) - العدد (٥)، خريف ٢٠١٧

رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)



الاجنبي المباشر		المحلي الاجمالي (دولار)	الاجمالي	المؤشرات السنوات
3.37	1431	1410	3.892	1990
4.11	1490	1450	4.176	1991
4.07	1529	1490	5.093	1992
3.36	1614	1520	5.471	1993
4.29	1736	1521	6.143	1994
13.3	1771	1568	6.650	1995
15.5	1817	1592	6.928	1996
360.9	1836	1625	7.240	1997
310.0	1802	1713	7.912	1998
156.4	1832	1716	8.135	1999
913.3	1899	1680	8.461	2000
273.6	1907	1704	8.976	2001
238.2	2196	1744	9.583	2002
547.0	2363	1949	10.196	2003
936.8	3253	2133	11.411	2004
1984.5	4301	2306	12.589	2005
3544.0	5204	2518	14.638	2006
2622.1	5535	3360	17.005	2007

2826.3	6250	4277	21,236	2008
2413.1	5048	4365	23,943	2009
1650.8	5041	4633	26,463	2010
1473.5	6732	4916	28,913	2011
1497.3	6690	4788	31,015	2012
1747.5	6768	5152	33,641	2013
1760.4	7283	5375	35,877	2014
1668.4	7142	5470	38,121	2015

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:

- 1 - النشرات والتقارير السنوية للبنك المركزي الأردني، (1990-2015).
- 2 - التقارير صندوق النقد العربي، (1990-2015).
- 3 - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (1990-2015).
- 4 - تقرير الاقتصاد الاردني في ارقام يصدر عن البنك المركزي الاردني قسم دائرة الابحاث، ايلول 2016.

المبحث الثالث

تقدير وتحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن للمدة (1990-2015)

يتناول هذا المبحث توصيف متغيرات النموذج وهي عجز الموازنة، درجة الانفتاح التجاري و معدل التضخم وكذلك النموذج القياسي للبحث، بالاضافة الى تحليل و تقدير النموذج القياسي ككل.

اولاً: التعريف بمتغيرات البحث

1 - عجز الموازنة العامة: يعتبر ارتفاع العجز المالي بالنسبة للحكومة المركزية مؤشراً على عدم الاستقرار المالي وضعف الاداء الاقتصادي،(نايف، 1994، 34)، وعلية يفترض البحث وجود علاقة سلبية بينه وبين تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن.

2 - درجة الانفتاح التجاري: يرى بعض الاقتصاديين هنالك علاقة ايجابية بين حجم التجارة الخارجية وخصوصا بين الصادرات والاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا يعزى الى زيادة حجم التجارة ليعطي الشركات الاجنبية فرصة للتوزيع في مناطق جغرافية تتمتع بنشاط متزايد في مجال التصدير والاستيراد وبالتالي تحقق عائد مرتفع، وعلية يتوقع البحث وجود علاقة ايجابية بينه وبين تدفق الاستثمارات الاجنبية للاردن، (البدوي، 2005، 34) ويقاس درجة الانفتاح التجاري بالمعادلة الاتية:

$$(Export + import)/GDP \times 100$$

3 - معدل التضخم: عبارة عن الارتفاع المستمر في مستوى العام للأسعار، مما ينعكس على زيادة الاجور ومستلزمات الانتاج، وهذا يؤدي الى انخفاض قدرة المنتج على منافسة المنتجات الاخرى في الاسواق العالمية مما يؤدي الى انخفاض الارباح بالنسبة للمستثمر الاجنبي،(العنزي، 2006، 48) لذا يتوقع البحث وجود علاقة سلبية بينه وبين تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للأردن.

ثانياً: النموذج القياسي للدراسة

$$FDI = B + B1 DEF + B2 OPT + B3 INF + U$$

• المتغير تابع

FDI (Y) = الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن

• المتغيرات المستقلة

DEF (X1) = عجز الموازنة العامة بدون مساعدات خارجية

OPT (X2) = درجة الانفتاح التجاري

INF (X3) = معدل التضخم

U = متغير الخطأ العشوائي

ثالثاً: نتائج اختبار البحث

يستخدم البحث نموذج الانحدار الخطي المتعدد في التقدير لاثار تلك المتغيرات المستقلة الموضحة اعلاه في المتغير التابع، وباستخدام البرنامج الاحصائي (Minitab, V., 16)، وقد اعتمد اختبار فرار - كلوبر (Farrar-Glauber) باستخدام تقديرات معاملات الارتباط الجزئية بينها، وفي الكشف عن التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، فضلاً عن اعتماد اختبار دربن - واتسون (Durbin - Watson) للتأكد من وجود او عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية، وفيمايلي عرض لنتائج التحليل الكمي لأثر تلك المتغيرات المستقلة في المتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر للأردن)، (السيفو وآخرون، 2006، 34)، وكالاتي:

$$Y_i = -4.172 - 71.23 X_1 + 37.39 X_2 + 01.15X_3 + U_i$$

$$S.E = 1.422 \quad 0.121 \quad 0.746 \quad 0.016$$

$$t(*) = (- 4.17) \quad (- 5.03) \quad (3.77) \quad (1.03)$$

$$R^2 = 81.5\% \quad R^2(\text{adj}) = 79.6\% \quad t_{(0.05)} = 1.71 \quad D.W = 2.12$$

$$F(*) = 31.19 \quad F_{(0.05)} = 2.98 \quad du_{(0.05)} = 1.65 \quad dl_{(0.05)} = 1.14$$

N=26

يتبين من النموذج التقديري أعلاه، أنه أعطى تقدير إنحدار الاستثمار الاجنبي المباشر على المتغيرات المستقلة، عجز الموازنة العامة (X1)، درجة الانفتاح التجاري (X2) ومعدل التضخم (X3)، وللاستدلال على معنوية النموذج ككل، تم احتساب قيمة (F*) = 31.19 المحتسبة، وثبت أنها أكبر من نظيرتها الجدولية (F(0.05) = 2.98)، وأن القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل (R²) بلغت (79.6%)، ويعني أن 79.6% من التغيرات الحاصلة في (Yi) تعزى الى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة بالنموذج، وهي (عجز الموازنة العامة، درجة الانفتاح التجاري، معدل التضخم)، في حين ان (20.4%) من التغيرات تعود الى متغيرات اخرى لم يتم ادخالها في النموذج وتقع ضمن المتغير العشوائي، وقد اظهرت قيمة (D.W = 2.12) المحتسبة انها تقع خارج المنطقة الحرجة او خارج منطقة الحسم لأنها أكبر من القيمتين الجدوليتين العليا والدنيا لدرين واتسون، وتدلل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. (حاجي واخرون، 2002، 116)

أما التحليل الاقتصادي لتفسير قيم واطارة معاملات النموذج وفق النظرية الاقتصادية، ومدى تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وهو الاستثمار الاجنبي المباشر، فتبين أن قيمة وإشارة معلمة (X1) عجز الموازنة (- 71.23) سالبة، وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (- 5.03) وهي ذات دلالة معنوية احصائية، وهذا يعني وجود علاقة عكسية ومؤثرة بين عجز الموازنة وتدفق الاستثمار الاجنبي، لذا كلما انخفض عجز الموازنة كلما زاد تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للأردن، فضلا عن ان الادبيات الاقتصادية والمالية اشارت ان العجز في الموازنة العامة يؤدي الى خلق درجة عالية من عدم استقرار اسعار الصرف الحقيقية ويسبب ذلك الى المناخ الاستثمار للدولة، وهو احد المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها الحكم على الاستقرار الاقتصادي وان اتجاهها نحو الانخفاض يشير الى نجاحات السياسات في هدف التحقيق الاقتصادي (علي، 2008، 37)، اما قيمة وإشارة معلمة (X2) درجة الانفتاح التجاري (37.39) موجبة، وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.77) وهي ذات دلالة معنوية احصائية، وهذا يعني وجود علاقة ايجابية ومؤثرة بين درجة الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك نتيجة تبني الاردن برامج الاصلاح الاقتصادي وابرام اتفاقيات ثنائية واقليمية ودولية لتحرير التجارة وزيادة الصادرات مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية واتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى مما ادى كل هذا الى تكوين مناخاً جاذباً للاستثمار (www.mop.gov.jo)، اما بالنسبة لقيمة وإشارة معلمة التضخم (01.15) موجبة خلافاً لما هو متوقع وغير معنوية احصائياً اي انه غير مؤثر فيه احصائياً، والامر الذي يمكن تفسيره بان معدلات التضخم في الاقتصاد الاردني هي منخفضة، خلال مدة البحث لاسيما بعد النصف الثاني من عقد التسعينيات، (www.mof.gov.jo/ar-jo).

الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، وهي كالآتي

اولاً: الاستنتاجات

- 1 - إن سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح التجاري تشكل مقدمات أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد النامي.
- 2 - المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار يرتبط بكافة السياسات الاقتصادية التجميعية والتي تتميز بعجز مقبول للموازنة العامة، ومعدلات منخفضة للتضخم، وسعر صرف مستقر، وبيئة سياسية مستقرة .
- 3 - الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، إذ ان ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة البحث، ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- 4 - الاستثمار الأجنبي المباشر في الاردن يرتبط بعلاقة طردية مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ أدى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة البحث إلى نمو متوسط نصيب الفرد.
- 5 - زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاردن خلال مدة البحث أدى الى زيادة حجم الصادرات.
- 6 - أتضح وجود تطور في تدفق الأستثمار الأجنبي المباشر الى الأردن، وذلك بتحرير حركة رؤوس الأموال وإلغاء القيود الكمركية وتنظيم أسعار الفائدة، وتبني بعض السياسات لتشجيع تدفق ذلك الاستثمار، اي بمعنى يوجد مناخ جاذب للاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن خلال مدة البحث.
- 7 - اتضح من خلال نتائج التحليل الاحصائي معنوية النموذج ككل، وذلك من خلال قيمة $(F^{*}) = 31.19$ المحتسبة، وثبت أنها أكبر من نظيرتها الجدولية $(F_{(0.05)} = 2.98)$ ، وأن القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل (R^2) بلغت (79.6 %)، ويعني أن 79.6% من التغيرات الحاصلة في (Y_i) تعزى الى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة بالنموذج، وهي (عجز الموازنة العامة، درجة الانفتاح التجاري، معدل التضخم)، في حين ان (20.4%) من التغيرات تعود الى متغيرات اخرى لم يتم ادخالها في النموذج وتقع ضمن المتغير العشوائي، وقد اظهرت قيمة $(D.W = 2.12)$ المحتسبة انها تقع خارج المنطقة الحرجة او خارج منطقة الحسم لأنها أكبر من القيمتين الجدوليتين العليا والدنيا لدرين واتسون، وتدلل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.
- 8 - تبين من خلال التحليل الاحصائي أن قيمة وإشارة معلمة عجز الموازنة (-71.23) سالبة، وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (-5.03) وهي ذات دلالة معنوية احصائية، وهذا يعني وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية معنوية بين عجز الموازنة وتدفق الاستثمار الاجنبي.

9 - نستنتج من ءلال التحلل الءصائف ان قفمة وإشارة معلمة ءرءة الانفءاء الفءارف (37.39) (X2) موءفة؁ وقء بلغت قفمة (t) المءسوبة (3.77) وهف ءاف ءلالة معنوءفة اءصائفة؁ وهءا فعنف وءوء علاقة افءابفة وطرءفة بفن ءرءة الانفءاء الفءارف وءءفق الاسءءمار الءءبف المءاسر.

ءانفأ: المقءرءاء:

- 1 - ففءة ءءب الاسءءماراء الءءبفة وءمءها مع المءلفة للاسءءفاة من الءبرة وءءءنوءلوءفا وففءة ءءل الفرء.
- 2 - مواءة ءعم الاسءءمار للسفاساء الاءءصاءفة الكلفة؁ لاسفما ءءنسفق بفن السفاسة المالفة والنقءفة؁ وءلف بء ورفا ءساهم فف ءءب الاسءءماراء الءءبفة.
- 3 - على ءواءر المعنفة القفام بالمزفء من الءراءاء ءءائفة وءءسوءففة فف ءءال والءارء بءكل مسءمر؁ بءءف ءءرفف بالمناء والمزافا والءوافز الاسءءمارفة المءوفرة فف الءرفن ففما فءءلق بءءب الاسءءمار الءءبف المءاسر.
- 4 - ضرورة الاسءءمار فف الءفاظ على معءلاء نمو اءءصاءف ءفء فف الءرفن؁ وعلى معءلاء ءءءءم المنءفضة بما فعزز القوة الشراءفة للءنفار الءرفنف؁ وبءءالف ءءءفف الاسءءماراء الءءبفة.
- 5 - مءابفة وءءءفء قواءفن ءءءفف الاسءءمار فف الءرفن؁ لففءاف ءءءرة ءءنافسفة لها فف ءءب الاسءءماراء الءءبفة.
- 6 - الء من العقباء الءءرففة ءفف امام ففءة ءءبائل الفءارف بفن الءرفن وشركاءها ءءارفففن؁ ءءءءع الصاءراء وءءوففر ءءم الاسءءمار الءءبف والمءلف؁ ورفع مسءوء العلاءاء ءءارففة.

المصاءر

اولأ: المصاءر العربفة

- 1 - ابو السءءس والمومنف؁ ءهاد وءازف؁ 2006؁ اءر الاسءءماراء ءفر الءرفنفة على ربءفة الاسبهم ومءاطرها (ءراسة ءالة الشركاء الصناءفة فف الءرفن)؁ مجلة افاف اءءصاءفة المجلء 27؁ العءء 107؁ الامارات العربفة المءءءة.
- 2 - ءومء؁ اءفل عبء ءءبار؁ 1996 المءفرفاء المؤءرة على الاسءءمار الءص المءلف فف الءرفن؁ مركء ءرساءاء الاسءراءفءفة؁ عمان-الءرفن.
- 3 - انوفو؁ سفف؁ 2000؁ الاسءءمار الءءبف المءاسر؁ ءءءققاء الراسمالفة المالفة والاءءصاءفة فف العالف العربف؁ المعهء العربف للءءطفط؁ مجلة ءءنمفة والسفاساء الاءءصاءفة المجلء 2؁ العءء 68.
- 4 - البءوف؁ ابراهفم؁ 2005؁ المؤسساء؁ ءءارة وءءءراففة؁ مءءمناء ءءنمفة بعفءة المءف فف العالف العربف؁ المعهء العربف للءءطفط؁ مجلة ءءنمفة والسفاساء الاءءصاءفة؁ المجلء 8؁ العءء 1.
- 5 - ءقارفر الاءءصاءف العربف الموءء؁ للسواء (1995-2015) <http://www.amf.org.ae/ar/jointrep>.
- 6 - ءقارفر مناء الاسءءمار فف ءول العربفة؁ (1995-2015)؁ المؤسسة العربفة لءمان الاسءءمار وائءمان الصاءراء . <http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate-.pdf>



- 7 - تقرير الاقتصاد الاردني في ارقام يصدر عن البنك المركزي الاردني قسم دائرة الابحاث، ايلول 2016/ www.cbz.jo.
- 8 - حاجي، انمار امين واخرون، 2002، الاقتصاد القياسي، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم-السودان.
- 9 - السيفو، وليد، وآخرون، 2006، مشاكل الاقتصاد التحليلي، التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية، الطبعة العربية الاولى، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان-الاردن.
- 10 - صندوق النقد الدولي، 2015، تقرير افاق الاقتصاد الاردني (مقومات الاصلاح الاقتصادي المطلوب)
www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2014/1410mcda.pdf
- 11 - العنزي، سعدون حسين فرحان، 2006، اثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، اطروحة دكتوراه غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل-العراق.
- 12 - علي، شيماء هاشم، 2008، اثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي، اليابان حالة دراسية للمدة (1990-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد-العراق.
- 13 - الكواز، سعد محمود، 2005، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر واثرها في اقتصادات الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (78)، العدد (27)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل-العراق.
- 14 - خايف، فواز جارالله، 1994، النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات دراسة في اساليب التصحيح او التكييف في اقطار رامية مختارة للفترة 1970-1990، اطروحة دكتوراه غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل-العراق.
- 15 - يونس وعمر، مفيد ذنون و دينا أحمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة ،مجلة بحوث مستقبلية - مركز الدراسات المستقبلية في كلية الحداثة الجامعة، الموصل ،(العدد15) ، تموز 2006.

ثانياً: المصادر الانكليزية

- 1- Escwa, UN, 2013, National Accounts Studies, of the arab region, New York Bulletin No. 32.
- 2- UNCTAD, 1998, World Investment Report, Trends and Development, UN, New York.
- 3- Henrik Hansen & John Rand, 2006, On the causal links between FDI and growth in development countries , the world economy, Blackwell publishing, vol 29 (1).

ثالثاً: مواقع الانترنت

- 1- www.cbz.jo البنك المركزي الاردني
- 2- (<http://www.jordaninvestment.com>) مؤسسة الاستثمار الاردنية
- 3- (<http://www.dfzc.jo>) هيئة المناطق التنموية
- 4- (<http://www.jiec.com>) مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
- 5- (<http://www.aqabazone.com/>) منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
- 6- www.mof.gov.jo/ar-jo وزارة المالية -الاردنية
- 7- www.mop.gov.jo وزارة التخطيط -الاردنية

فوفته

نامانج لهم فوففئنه وهف ناسرفف كه شرف وه به رفه ئان و كرفنكف كهف له نابورف وولائف ئورفن، وههروها كارف كهرف كؤرافه نابورفه كان (فلهف كرانه وهف نابورف، كورف ه ئارف بودجهف كشتف، ففئراف هه لئافسان) له هه لكشارف وه به رفه ئارف فارف راسته وخؤ له وولائف ئورفن له رفوان (1990-2015)، ئهم فوففئنه وهفه ففؤكرامف شرف كارف نابورف وه سفف به كارددهه ئففف فؤ خسفنه رفوف واتاف وه به رفه ئان و كه شرف وه به رفه ئارف نابورف له وولائف ئورفن، ههروها ئامرازه كارف شرف كرفنه وهف كه مف به كارددهه ئففف فؤ ففوانه كرفف ففه وندف ئابورف رفوان كؤرافوف فوففئنه وهفه، وه فوففئنه وهفه كه كه فففف به و ئه نجامهف كه ففه وندف لئف سلفف ههفه له رفوان كورفئه ئارف بودجهف كشتف و وه به رفه ئارف فارف فاسه وخؤ، وههروها ففه وندف لئف باش ههفه له رفوان كرانه وهف بازركارف و وه به رفه ئارف فارف فاسه وخؤ، وه له سه ر بنه ماف ئه و درئنه نجامانه فوففئنه و كؤمه لئف ففشرارف كرفوه.

Abstract

This study aims to identify the investment climate and its significance in the Jordanian economy in addition to the impact of economic variables (degree of trade openness, government budget deficit, and rate of inflation) inflow foreign direct investment to Jordan during the period of study (1990-2015). This study uses analytical descriptive approach in order to present the investment concepts along with the investment climate in the Jordanian economy. Furthermore, it uses quantitative analysis tools to measure the statistical relationship between the study variables. The study found that there is a negative relationship between the government budget deficit and foreign direct investment. However, there is statistically a significant positive relationship between the degree of trade openness and foreign direct investment. Based on the results, the study presented conclusions and a set of suggestions.